وقال سلمت نفسي اليك عن الكفيل بري الكفيل وان لم يقل عن الكفيل لا يبراء الكفيل ولو
امر الكفيل رجلا ان يسلم نفس المكفول به الى الطالب ان قال للمأمور للطالب سلمت اليك
نفسه عن الكفيل بري الكفيل ولو ان رجلا اجنبيا ليس بمأمور سلم المكفول به الى الطالب
وقال سلمت عن الكفيل ان قبل الطالب بري الكفيل وان سكت الطالب ولم يقبل
قبلت لا يبراء الكفيل ولو اخذ القاضي من المدعا عليه او امين القاضي كفيلا بالنفس طلب
المدعي وطلبه وسلمه الكفيل الى القاضي بري وان سلمه الى الطالب لا يبراء هذا
اذا لم يضمنه القاضي او امينه الكفالة الى الطالب فان اضاف وقال له القاضي
او امينه ان المدعي يطلب منك كفيلا بالنفس فاعطه كفيلا بنفسك فسلم الكفيل الى
القاضي او الى امينه لا يبراء وان سلمه الى الطالب بري ولو قال رجل لرجل على ما له قبلي
بوان به غدا فعليه المال الذي على المدعا عليه وهو الف درهم فلم يوان به الكفيل
الطالب الذي المدعا عليه وخاصمه والزمه في المسجد حتى اقيل فالمال لازم على الكفيل لانه
لم يوان به رجل كفل بنفس رجل فمات المكفول به بري الكفيل رجل كفل بنفس رجل
الى وقت فمات المكفول به بري الكفيل رجل كفل بنفس رجل على ان لفلان على فلان
الف درهم فغدا فعليه المال الذي لك عليه ثم اختلفا فقال الكفيل
وانا لك به وقال الطالب لم يوافني به كان القول قول الطالب والمال لازم على
الكفيل لان سبب وجوب المال التزام المال بالكفالة الا ان الموافاة شرط للبراءة
فلا يثبت بقول الكفيل رجل كفل بنفس رجل على انه ان لم يوافه به في وقت كذا
فعليه المال الذي له عليه فغضب الطالب عند محل الاجل فطلبه الكفيل ولم يدفعه
الى الطالب وعند ذلك قال المال لازم علي الكفيل فكذا الوشرط على الكفيل كانا جاءا
الكفيل بالمكفول به في ذلك المكان فطلب الطالب ليدفعه اليه فغضب الطالب كان
المال لازما على الكفيل وعلى قول المتأخرين من المشايخ وهو قول ابن سلمة اذا غضب
الطالب يرفع الكفيل الامر الى القاضي لينصب القاضي وكيلا للغائب فيسلم الكفيل الى
الوكيل وتفسير هذا ما قالوا نحن نشتري شيئا على انه بالخيار ثلاثة ايام فتوارى البائع
يرفع المشتري الامر الى القاضي في قول ابي يوسف لينصب وكيلا للغائب يرد الثمن
عليه وعلى قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا ينصب القاضي حضما للغائب في المسألتين
وكذا الوكل الرجل بتقاضي دين فلان اليوم فتغيب فلان ينصب القاضي وكيلا
يدفع اليه الدين لان الطالب متعنت قاصد الاضرار بالكفيل والغريم والقاضي
نصب ناظرا للمسلمين فينصب وكيلا دفعا للضرر رجل كفل بنفس رجل
على انه ان لم يوافه به في وقت كذا فعليه المال الذي على الطالب على المكفول
وشرط الكفيل في الكفالة على انه بري الكفالة اذا وافاه المجلس الاعظم
توافيا به في ذلك المكان بوبينة واشهد على ذلك وغضب الطالب بري الكفيل
من الكفالة بالنفس والمال جميعا ولو كان ذلك في الكفالة بالنفس وحدها لا
الكفيل ها هنا حمل شرط البراءة عن الكفالة احضار المكفول به المجلس في ذلك
الوقت دون التسليم الى الطالب ولو كفل بنفس رجل الى الطالب على انه ان لم يوافه

في المسجد فعليه المال الذي عليه وشرط الكفيل على الطالب انه ان لم يوافه الطالب
عند المسجد الاعظم فقبضه منه فهو منه بري ثم التقيا بعد اليوم فقال الكفيل
قد غبت وقال الطالب قد وافيت لا يصدق احدهما على الآخر والكفالة على
الكفيل بحالها والمال لازم على الكفيل وان اقام كل واحد منهما البينة على الموافاة
في المسجد ولم يشهد والا الكفيل دفع المكفول به كانت الكفالة بالنفس على حالها
ولا يلزم المال على الكفيل الا ان الموافاة شرط البراءة عن الكفالة فلا تثبت ذلك عند
التجاحد الا بحجة فاذا اقام كل واحد منهما البينة وقع التعارض بين البينتين فلا تثبت واحدة
احدهما والمعنى فيه ان من انكر فعل غيره كان القول قوله لانه متمسك بالاصل ومن
ادعى فعل نفسه لا تقبل قوله الا بحجة ولو اقام الكفيل البينة على الموافاة في المسجد
ولم يقم الطالب بينة بري الكفيل من المال والنفس ولا يصدق الطالب على الموافاة اذا
دفع الكفيل بالنفس المطلوب الى الطالب في غير المصر الذي كانت فيه الكفالة وهناك
قاض وسلطان بري الكفيل في قول ابي حنيفة اذا لم تكن الكفالة بمقر فالب
صاحبه لا يبراء حتى يدفعه في المصر الذي كانت فيه الكفالة وان كانت الكفالة
بمقر فان كفل بنفسه على ان يوافي به في مجلس القاضي فدفعه اليه في السوق او
محلة من محالب المصر فذكر في الكتاب انه يبرأ وقال مشايخنا في زماننا اذا اراد ان يتخلص
في مجلس القضاء تسلم في غير مجلس القاضي لا يثبت وان شرط على ان يدفعه اليه عند الامير في
دفعه اليه عند القاضي وشرط ان يدفعه اليه عند القاضي فدفعه اليه عند الامير وشرط
عليه الدفع عند هذا القاضي فاستعدى قاض آخر فدفعه اليه عند الثاني بري رجل
كفل بنفس رجل والمكفول محبوس عند القاضي فدفع الكفيل الى الطالب في السجن بري
الكفيل وان كفل بنفس رجل وهو محبوس ثم اطلق ثم اعيد الى الحبس فدفعه اليه
قالوا ان كان الحبس الثاني بشيء من التجارة او غيرها صح الدفع ويبرأ الكفيل وان كان
الثاني بشيء من امور السلطان لا يبراء الكفيل ولو كفل بنفس رجل وهو غير محبوس
فحبس سلمه اليه في السجن لا يبراء الكفيل ولو كفل بنفس رجل وهو غير محبوس فحبس سلمه
في السجن لا يبراء الا ان يكون الطالب هو الذي حبسه فسلمه في السجن صح تسليمه
وللكفيل ان يأخذه ولو كفل بنفس رجل وهو غير محبوس ثم حبس خاصم الطالب الكفيل الى القاضي فحبسه
فقال الكفيل قد كنت حبسته بدين فلان واخرجه عليه عن مجلس القاضي ان
القاضي يأمر باحضار المطلوب حتى يسلم الكفيل الى المكفول له ثم يعاد الى الحبس اذا
اقر الكفيل بالنفس في الكفالة عند القاضي فان القاضي لا يحبسه اول مرة ولكن يأمر
سائر المحترفين فان اعيد الى القاضي ثانيا فان القاضي يحبسه حتى يسلم نفس المكفول
وان لم تكن الكفالة بالبينة لا بالاقرار وكذلك في رواية الخصاف لا يحبسه
في المرة الاولى وفي ظاهر الرواية اذا قيد الحق والدين بالبينة حبسه اول مرة رجل
كفل بنفس رجل فغاب المكفول به فان علم مكانه عند القاضي ان هو بالبينة
لو كانت له عادة بالخروج الى تلك البلدة في كل سنة فان القاضي يمهل الكفيل مدة

Copyright © University